التنمية الريعية في العراق: مسارات متعثرة .. الواقع والحلول

Rentier Development in Iraq: Stumbling Paths.. Reality and solutions

م.د حسين علي عبد
Dr. Hussein Ali Abd
Imam al-kadhum college (IKC)
كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة/ اقسام النجف الاشرف
hussein84ali@alkadhum-col.edu.iq

أ.م.د سلطان جاسم سلطان
Dr. Sultan Jassim Sultan
University of Karbala College of Administration and Economics
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد
Sultan.alnasrawi@yahoo.com

المستخلص:
ان يكون النفط نعمة فهو امر طبيعي كون ان الدولة التي تمتلك مورد طبيعي هي أفضل من حيث فرص التنمية لأنها تمتلك موارد مالية تستطيع بها تحقيق التطور والتقدم والازدهار، بالمقابل ان يكون النفط محنة ونقمة هو امر واقع ومتحقق لأنه كان سبباً لعدم الاستقرار وسبباً لتراجع التنمية وازدهار التخلف ناهيك عن افرازات نشوء أنظمة مستبدة وفاسدة.
وعلى الرغم من مرور أكثر من 100 عام على اكتشاف النفط في العراق، لا زال الاقتصاد العراقي دالة لتغير أسعار النفط، ولازال الريع النفطي هو المحدد الرئيس للموازنات العامة للبلد. وقد أدى ذلك الى نشوء نظام اقتصادي مشوه مصاب بلعنة الموارد وبتطرف، وقد اضحى البلد يحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الدولة الفاشلة والهشة وانعدام الديمقراطية، وأصبح أكثر توتراً واسوء حالاً وعانى من حروب داخلية ونزاعات وصراعات وتراجع في مؤشرات التنمية البشرية أدت الى وقع العراق في فخ التخلف. وعادةً ما تُعزى هذه المآزق التنموية الى الاعتماد على مصدر واحد فقط للتمويل.
ويسعى البحث في عن بدائل الريع النفطي من خلال اقتراح استراتيجية للتنويع الاقتصادي وتنشيط القطاع الخاص للتخلص من لعنة الموارد وبناء اقتصاد قوي ومزدهر.
الكلمات المفتاحية: لعنة الموارد, التنمية الريعية, محنة النفط, اقتصاد الحرب, الاقتصاد العراقي, التنويع الاقتصادي.

Abstract
That oil be a blessing, as it is a natural matter, since the country that possesses a natural resource is better in terms of development opportunities because it possesses financial resources with which it can achieve development, progress and prosperity. Underdevelopment not to mention the secretions of the emergence of authoritarian and corrupt regimes. Although more than 100 years have passed since the discovery of oil in Iraq, the Iraqi economy is still a function of changing oil prices, and oil revenue is still the main determinant of the country's general budgets. This has led to the emergence of a distorted economic system infected with the curse of resources and extremism, and the country has advanced ranks in the indicators of the failed and fragile state and the lack of democracy, and has become more tense and worse than the case and suffered from internal wars, conflicts, conflicts and a decline in human development indicators that led to Iraq falling into the trap of underdevelopment. These development dilemmas are usually attributed to reliance on only one source of funding.
The search seeks alternatives to oil revenues through proposing a strategy for economic diversification and revitalizing the private sector to get rid of the resource curse and build a strong and prosperous economy.
Key words: resource curse, rentier development, oil distress, war economy, Iraqi economy, economic diversification.

المقدمة
لطالما اقترنت التنمية الاقتصادية في العراق بالريع النفطي، حتى أصبحت رهناً بحركة العوائد النفطية، وباتت هذه العوائد محدداً لاتجاهاتها، وتأثرت بالظروف السياسية والاحداث التي مر بها البلد منذ اكتشاف النفط وحتى وقتنا الحاضر. اذ اثرت حرب الثمان سنوات بشكل كبير في تراجع التنمية نتيجة تراجع العوائد النفطية وتحويل الجزء الاكبر من هذه الايرادات الى المجهود الحربي لإدامة الة الحروب، وما ان حطت الحرب العراقية الإيرانية اوزارها حتى دخل العراق في حرب مع الكويت تبعها عقد من الحصار الاقتصادي الذي اوقف نهائياً الصادرات النفطية وايراداتها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على العراق لتتوقف التنمية بشكل نهائي ولتبرز جراء ذلك العديد من المشاكل التي فتكت بالمجتمع العراقي كالبطالة وتفاقم الفقر فضلاً عن التضخم والمشاكل التنموية الأخرى، فأصبحت التنمية مسألة ثانوية في ظروف كان توفير لقمة العيش والدواء الهم الاكبر فيها.

تغييرات اقتصادية هدفت الى نقل الاقتصاد العراقي من مركزية الدولة الى اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية بعيداً عن تدخل الدولة، الا ان الملاحظ خلال العقد والنصف الذي تلا التغيير ان تدخل الدولة لم يأخذ بالانحسار بل على العكس تزايد تدخل الدولة في الكثير من التفاصيل الاقتصادية، لتبقى الدولة هي المسيطر على الايراد النفطي والمتصرف به، ولتبقى التنمية رهينة بهذا المورد خصوصاً وان الاقتصاد العراقي الذي ورث الكثير من المشاكل قد تعمقت مشاكله والاختلالات الهيكلية فيه بعد توقف شبه كامل لمنشاته الكبيرة الانتاجية.

منهجية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاث محاور اذ يُفصل المحور الاول نشأة وتطور التنمية الريعية في العراق، ويناقش المحور الثاني التنمية الريعية بعد العام 2003 في ظل التحول من مركزية الاقتصاد الى حرية السوق، فيما اختص المحور الثالث بمناقشة البدائل المقترحة للسياسات التنموية والافاق المستقبلة للتنمية الاقتصادية في العراق.

مشكلة البحث :

يناقش البحث مشكلة ان التنمية الاقتصادية في العراق قد اقترنت بالعائدات الريعية لتتصبح تنمية ريعية متأثر بالعوائد النفطية وتذبذبها...

هدف البحث:

يهدف البحث الى الوقوف على مسارات التنمية الاقتصادية في العراق التي عانت من الظروف السياسية والامنية والتخبط في السياسات الاقتصادية مما جعلها متراجعة فضلاً عن اعتمادها على الايراد النفطي التي اصبحت دالة له، تنتعش بانتعاشه وتنكسر بانخفاض ايراداته، وكذلك يهدف البحث الى ايجاد بدائل للتنمية او وضع رؤية مستقبلة لتصحيح مسار التنمية الاقتصادية في العراق.

فرضية البحث:

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنمية الاقتصادية في العراق قد باتت تتصف بالريعية كحال الاقتصاد بشكل عام، وان العراق يمتلك من الموارد والحلول الشيء الكافي للانتقال بالتنمية من الوضع الراهن الى تصحيح المسار واستدامة التنمية.

اهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث في استعراضه للتطور التاريخي للتنمية في العراق واقترانها بالريع النفطي الذي بات يمثل الصفة البارزة في الاقتصاد العراقي لتكون التنمية ريعية, وكذلك يبين البحث مخاطر بناء هذه التنمية بطريقة التمويل الريعي, الامر الذي ادى الى تعثرها وانهيارها تبعاً للمتغيرات التي حدث في الاسواق النفطية والازمات السياسية المتتابعة.

اسلوب البحث:

استخدم في البحث اسلوب التحليل الوصفي لبيان تطور التنمية الريعية وأثرها في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث:

يتمحور البحث حول الدولة الريعية والتنمية الاقتصادية في العراق ولمقتضيات بيان تطور التنمية الريعية ونشأتها فقد اصبحت حدود البحث الزمانية من العام 1958 ولغاية العام 2019.

المبحث الاول: إطار مفاهيمي للتنوع والتنمية الريعية

اولاً: التنويع الاقتصادي

فالتنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد قطاع او سلعة واحدة فقط (باطويح وبانقا,2018: 48).

والتنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج او التوزيع للسلع والخدمات، مما يعزز استقرار الاقتصاد بتنويع قاعدتهِ الاقتصادية، وينبغي النظر إلى مسألة التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الاستقرار على المدى الطويل، وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، فإن التنويع الاقتصادي يعمل على تقوية قدرة الاقتصاد على التكيف بصورة أساسية وحماية آفاقه الطويلة الأجل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات والصدمات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة في زمن العولمة.

وللتنويع الاقتصادي ميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى عن طريق فتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي الذي يستوعب طائفة واسعة من الناس (Anyaehie and Chukwudi , 2015: 89).

تقوم فكرة التنويع الاقتصادي على مبدأ –عدم وضع البيض في سلة واحدة- لتخفيف المخاطر وتنويع العوائد, أي ان الاقتصاد حتى يضمن تحقيق اكبر قدر من عوائد الانتاج وبالتالي ارتفاع الدخل القومي بما يشمل ذلك ايضاً رفع مستوى معيشة الافراد وتجنب

تدهور شروط تبادله التجاري في حال تركز صادراته على سلعة او خدمة معينة فانه لابد من وجود تنويع اقتصادي ينطوي على وجود قطاعات انتاجية سلعية او خدمية, وكما هو حال الدول الريعية والتي تعتمد بغير حدود على احد الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم وتقدم هذه القطاعات منتجات مختلفة يتم تبادلها خارجياً. (الشمري وعبد الرضا,2016 :3)

ينظر الى التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية وهو ما يعطي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، ويعرف ايضاً بانه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاع واحد او قطاعات قليلة جداً. (عبد المجيد,2018 :23)

لذا فان التنويع يعد ذا اهمية كبيرة لأنه يؤدي الى استخدام جميع الموارد المتوفرة وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن انه يمثل الدعامة الاساسية لدفع الحركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق اهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، (رسن وحسين,2017 :119)

وتعود جذور التنوع الاقتصادي الى افكار المدرسة الكلاسيكية ابتداءً من افكار ادم سميث في نظريته "الميزة المطلقة في التبادل الدولي" لتفسر ان الميزة المطلقة تمنح الدولة فرصة للتخصص في العمل وتعزيز التبادل الدولي بناءً على هذه الميزة, وتطورت هذه الدراسات من خلال نظرية الميزة النسبية التي جاء بها ريكاردو حيث كان يرى بانه لا يوجد تخصص مطلق بل ان هناك ميزة نسبية لكل دولة تفضلها عن الدولة الاخرى ويرى ريكاردو ان التخصص الدولي في انتاج السلع هي حالة لا تخدم التنويع وينخفض فيها التنويع الاقتصادي, وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تناقش التنويع الاقتصادي وظهرت الافكار التي تؤمن بان التنويع الاقتصادي من شأنه ان يؤدي الى تخفيض المخاطر في الاقتصاد الوطني وتنويع القاعدة الانتاجية وتنويع فرص الاستثمار وتنويع الصادرات وزيادة معدلات النمو.(نغيمش,2018 :6)

ويمكن التمييز بين ثلاث انواع للتنويع الاقتصادي، النوع الاول يسمى التنويع الافقي ويعتمد على خلق قطاع انتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج الى انشطة جديدة في الاقتصاد، والثاني هو التنويع العمودي، ويعتمد على تبنى سياسة توسيع سلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل. والنوع الثالث، التنويع التراكمي، وهي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما تخفف من مخاطر اصابة أحد القطاعات، (حسين,2021 :165)

ان التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط يهدف بشكل اساس لتنويع القاعدة الانتاجية من اجل ضمان استقرار ايرادات الدولة وعدم تعرضها للهزات والازمات الناتجة عن الاعتماد على سلعة وحيدة كمصدر للإيرادات, بمعنى ان التنويع الاقتصادي يحد من اثر الصدمات على الاقتصاد, ويوفر الاستقرار الاقتصادي الذي يعد هدفاً اساسياً لأية دولة, ولتحقيق ذلك يجب رفع مساهمة باقي القطاعات (غير النفطية) في الناتج المحلي الاجمالي مقابل انخفاض مساهمة القطاع الرئيسي(النفطي) لكن دون تخفيض الانتاج النفطي او الصادرات النفطية.(التميمي والجوارين,2018 :25-26)

ويتخذ التنوع اهميته من ضرورة التقليل من الاعتماد شبه الكامل على ايرادات القطاع النفطي التي تتميز بارتباطها بالعالم الخارجي الذي يولد مشكلة الانكشاف الاقتصادي ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية, ومن ناحية اخرى فان النفط كمورد طبيعي يعد من الموارد غير المتجددة أي لابد من ايجاد مصادر جديدة بديلة للإيرادات, فالتنويع يعمل على ظهور منتجات جديدة من مكائن ومعدات وسلع نهائية وادخال انماط جديدة ملائمة للظروف البيئية تأتي نتيجة تطويع وتطوير التكنلوجيا أي توسيع القاعدة التكنلوجية وتكثيف الشبكات الانتاجية من خلال فتح قنوات جديدة (أي توسع عمودي لنفس الصناعة) او الاندماج مع نشاطات جديدة ضمن المؤسسة الواحدة فيظهر التوسع الافقي, وكل ذلك سيدعم بالتأكيد ظهور ونمو مؤسسات انتاجية جديدة تسهم في تقليص التكاليف وتطوير نوعية الانتاج, اضافة الى ان التنويع يعطي مرونة بالجهاز الانتاجي ازاء التطورات الاقتصادية, فالتنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول لأنه يعطي الاقتصاد مرونة للتكيف مع الظروف المختلفة, فضلاً عن انه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الايدي العاملة وتقلص البطالة, كما يعمل التنويع على زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الاجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة, ومن جانب اخر ان تقلبات الايرادات النفطية يمكن ان يؤدي الى اعاقة الكثير من البرامج التنموية لأنه يرفع من حالة عدم اليقين ويؤدي الى هدر في الاستثمار في فترات الازدهار او خفض الاستثمار عند هبوط اسعار النفط دولياً.(جاسم وعبد الزهرة,2019 :233-234)

ثانياً: التنمية الريعية

يتضمن مفهوم الريع بمعناه الواسع كافة أشكال الدخول التي تسببها الطبيعة, فهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات, وينحصر الخلاف بينها فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة مع مصادر الدخل الاخرى, أما الحديث عن الدولة الريعية فإنه حديث عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيبها من الناتج, دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج لهذا فهو حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي يفتقد النظرة الانتاجية، ويكاد ينعزل عن دورة الانتاج، وما تتحمله من جهود وتحمل للمخاطر .(البلاوي,1989 :279-28

عادة ما تكون الدولة الريعية قوية ومسيطرة طالما إن احتياج الدولة للشعب في تغذية احتياجاتها من رأس المال عبر الضرائب او الإيرادات والخدمات هو في أدنى مستوى، لذا فان أنظمة الحكم تكون غالباً أما ملكية أو أميرية (انظمة حكم شمولية)، بحكم الواقع الاجتماعي والاقتصادي، فالحكومة مسيطرة على كل مصادر الثروة، والصناعات النفطية، ويتأثر التصرف بالدخل النفطي بشكل مباشر بالاتجاهات السياسية البيروقراطية للدولة من دون منازع.(شهاب, www.iqsj.net\iqsjfunc=fulltex &ald=50938 :3)

يرى مايكل روس ان الفرضيات التي وضعت بشأن الدولة الريعية تنقسم إلى صنفين، الاول يشير إلى ان ثروة النفط تجعل الدولة المالكة لهذه الثروة اقل ديمقراطية، والصنف الثاني يقول ان الثروة النفطية تتسبب في سوء عمل الحكومات في مجال التنمية الاقتصادية، وغالباً ما يقترن هذان الجانبان معاً.(روس,2007 :152)

تؤمن الدولة الريعية ميزانيتها بالاستناد إلى تصدير الموارد الاولية، فالدولة والمجتمع يعيشان في تبعية للمداخيل الناتجة من صادرات المصادر الطبيعية مثل النفط والغاز، التي تلعب دوراً بارزاً في كل مداخيل الدولة، لذا ارتبط الريع بمفهوم السلطوية في الدول المصدرة للنفط، إذ يعمل جزء أساسي من المؤسسات وقوة العمل في التوزيع، والاستهلاك، وتستطيع الدولة عن طريق التمركز والاحتكار ان تجعل مجموعه صغيرة مرتبطة بها تعمل في ميدان الاقتصاد والسياسة، إذ تؤدي مؤسسة السلطة والحكومة دوراً شاملاً في الدولة الريعية.(شهاب, www.iqsj.net\iqsjfunc=fulltex &ald=50938 :4)

ونتيجة لاستأثر الدولة بالمورد الرئيسي (المرود الريعي) فإنها بذلك قد سيطرت على الايرادات المالية، وكونها المسؤول الاول عن تقديم الخدمات والقيام بوضع الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، فان هذه التنمية قد اصبحت مرتبطة بمصدر تمويلها وهو المورد الريعي، وبذلك فان التنمية تنتعش وتتطور في اوقات زيادة المرد الريعي ويحث العكس في اوقات انخفاض اسعار المرد الريعي في الاسواق العامية, اذ تقل الايرادات المتأتية منه وبذلك تتلكأ مسيرة التنمية المعتمدة كلياً على ايراداته.. وبذلك فان التنمية الاقتصادية بل ان الاقتصاد بأكمله يعتبر دالة لأسعار المورد الريعي، ووسمت التنمية بسمة التنمية الريعية نتيجة ارتباط تطورها واستمرارها بأسعار المورد الريعي.

ثالثاً: جذور التنمية الريعية في العراق

بعد تزايد واردات النفط اثر زيادة حصة العراق من أرباح النفط بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع بريطانيا, استحدثت الدولة مجلس الإعمار لاستغلال موارد النفط واستثمارها بخطط تنموية عام 1952، وكان الهدف هو إقامة نوع من التكافل بين القطاعين الزراعي والنفطي، إلاّ أنّه وعلى الرغم من أنّ عائدات النفط تسهم في تنمية أهم القطاعات المنتجة في الاقتصاد العراقي فإنّها كانت تقوم بعملها في تخلف بنية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة قطاعات الصناعة والتجارة الداخلية، وفي تشويه هيكل التجارة الخارجية (الياسري،2010: 56).

فمنذ عام 1952 بدأت عوائد صادرات النفط تشكّل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي، اذ بلغت قيمتها 79.601 مليون دينار، تمثل نحو 81% من إجمالي قيمة الصادرات، واستمرت هذه العوائد بالتزايد، حتى بلغت 185.536 مليون دينار تمثل 93% من إجمالي قيمة الصادرات في عام 1958 (سالم,2001: 124).

يتضح من ذلك أنّ العراق لم يدخل دور النمو الاقتصادي والاستثمارات الإيجابية إلاّ منذ عام 1951، ولكن بالرغم من هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستثماري وما قد يصاحبها من آثار على الحياة الاقتصادية، كانت مناهج مجلس الإعمار العمرانية، قاصرة على تعديل مشروعات وبيان إيرادات، وكان مجلس الإعمار يعمل بمعزل عن الاقتصاد العراقي، ولم يبحث آثار نفقاته على الحياة الاقتصادية (السامرائي,1976: 84).

كما استعانت الدولة في مجال التنمية بالخطط الاقتصادية بعد عام 1958 استكمالا لما بدأه مجلس الاعمار في الحقبة الملكية، إذ بعد تغير النظام السياسي تغيرت النظرة إلى التنمية الاقتصادية، فقد أعطي اهتماماً كبيراً للعنصر الانساني باعتبارها اجتماعية بالدرجة الاولى، تمثل ذلك بالاتجاه لزيادة الخدمات الصحية ونشر التعليم وبناء المساكن (زيني,2009: 78)، حل مجلس الاعمار في عام 1958 وأستحدث بدلاً عنه لجنة وزارية مؤقتة، ثم أُسِسَت وزارة التخطيط.

استولت الدولة العراقية على 99،5% من اراضي العراق المشمولة بامتيازات شركات النفط الاجنبية بموجب قانون رقم 80 لعام 1961، تمهيداً لاستثماره من قبل الدولة العراقية، لتأخذ الدولة حق تقرير سياستها النفطية دون الرجوع إلى تلك الشركات، مهد هذا القانون لإنشاء شركة النفط العراقية الوطنية التي انشئت في عام 1964 (الرميحي,1990: 132)، أدت زيادة عائدات الدولة من النفط إلى زيادة الانفاق الحكومي بصورة كبيرة، اذ ارتفعت عائدات النفط من (86.9) مليون دينار عام 1958 إلى (169.9) عام 1969، أي بزيادة قدرها (82،1) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (95%)، تبعاً لذلك تزايد الانفاق الحكومي بزيادة قدرها (266) مليون دينار وبنسبة (203%)، أي اكبر من زيادة الدخل القومي ما يقارب الضعف خلال المدة ذاتها والتي بلغت (121%)، وبذلك تكون نسبة الانفاق الحكومي إلى الدخل القومي خلال المدة 1958-1969 قد ارتفعت من (35.1%) عام 1958 إلى (44.8%) عام 1967 وبعدها انخفضت، بسبب الاضطرابات السياسية التي حدثت في ذلك العام، إلى (8.1%) عام 1969 (السامرائي, 1967: 113-114).

في عام 1972 صدر قانون رقم (69) وهو قانون تأميم النفط العراقي، واستكملت الدولة بحكومتها الجديدة ذات التوجه الاشتراكي وضع الخطط التنموية، اذ قامت بإصدار خطتين للتنمية القومية، شملت الخطة الاولى المدة 1970- 1974 ومددت لسنة واحدة لتشمل عام 1975، وكانت الخطة الثانية تغطي المدة 1976-1980، تجلت في هذه الخطط السياسة الاقتصادية لنظام (البعث المباد)، إذ صيغت هذه الخطط بعبارات ثورية ووصفت بأنها خطة اقتصادية شاملة بنيت وفق استراتيجية واضحة ذات اهداف محددة، كما انها تميزت عن الخطط السابقة بمواكبتها عصر تصاعد الإيرادات النفطية بعد ارتفاع اسعار النفط (1972-1974)(رشيد,2002: 171).

كانت اهداف الخطط التنموية الخمسية خلال هذه المدة هي تنمية الدخل القومي بمعدل سنوي قدره (7.1%) سنويا في خطة التنمية الاولى إلى (16.8%) سنويا في خطة التنمية الثانية، وكذلك التركيز على تنويع الانتاج والصادرات من خلال تحقيق معدلات نمو في القطاعات السلعية ولا سيما الزراعة والصناعة بمعدل (7%) و(12%) على التعاقب في الخطة الاولى و(7.1%) و(32.9%) على التعاقب للقطاعين المذكورين في الخطة الثانية، كما اكدت الاهداف الاجتماعية على الاهتمام بزيادة الخدمات التعليمية والصحية التي تقدم للمواطنين(الياسري,2010: 62).

لقد شهد العراق في حقبة السبعينيات من القرن الماضي استقراراً نسبياً في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تزامنت هذه الحقبة مع بداية صعود حزب البعث إلى السلطة في العراق، ومعه أصبح دور الدولة هو المهيمن على النشاط الاقتصادي انطلاقاً من فلسفة الحكم الاشتراكية التي تبناها ويؤمن بها، وخلال هذه المرحلة تزايدت الموارد المالية بشكل كبير بفضل ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية ونجاح التأميم عام (1972) وقد نفذت خطتان للتنمية الاقتصادية، لتكون هذه الحقبة المرحلة الأهم في مسار تطور الاقتصاد العراقي، والتي أعطته دفعه مهمة في مواجهة متطلبات الاستمرار في ظل الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)(عبد الرضا,2007: 1).

استمر التخطيط التنموي في عقد الثمانينيات، إذ وضعت الخطة 1981-1985 والتي أُعدت في أواخر عام 1980، أثناء قيام الحرب العراقية – الايرانية، وكان التوسع في الانفاق العام سمة بارزة ذلك تحت شعار "الحرب والتنمية"، ولكن بحلول العام 1982 ظهر واضحاً ان الاحتياطي من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي كان آيلاً إلى النفاذ وان العوائد النفطية تتراجع بسرعة نتيجة تراجع الانتاج والتصدير النفطي، لذلك أُهمل مشروع الخطة وتحول منظور السياسة الاقتصادية إلى منظور قصير الامد ينصرف إلى ادارة الموارد المالية المتداعية بهدف ادامة ماكنة الحرب وفي ذات الوقت ادامة الاستيرادات والنفقات الجارية(مرزا,2013: 4).

استمرت الحرب التي خاضها العراق مع ايران ثماني سنوات، اثرت كثيراً على اقتصاده، فقد توقفت الخطط التنموية ووجهت جميع الانشطة لخدمة آلة الحرب، لقد اندلعت الحرب العراقية ـ الايرانية في الوقت الذي كان فيه اقتصاد البلد في طريقة نحو الانتعاش، إذ بلغت صادرات النفط نحو (3.2) مليون برميل يومياً في بداية عقد الثمانينات، الا ان صادرات النفط العراقي توقفت بسبب الدمار الذي لحق بمنشآت هذا القطاع، أدى ذلك إلى أثر سلبي كبير على الاقتصاد العراقي، بسبب اعتماده الكبير على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ لم تعد ايرادات النفط قادرة على الاستمرار بتمويل التنمية ومواجهة الانفاق العسكري المتزايد، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى المساعدات والقروض الخارجية للاستمرار في توفير احتياجات الحرب، خاصة بعد نضوب الاحتياطي من العملات الاجنبية(الياسري, 2010: 71).

يبرز أثر مهم للحرب هو نضوب احتياطي العراق من العملات الصعبة من 30 مليار دولار (1980) إلى 3 مليار دولار، وهكذا صارت البلاد تحت رحمة عائدات دول الخليج من النفط التي كانت تمول العراق للمجهود الحربي، لتدرج فيما بعد ضمن الديون التي كان على العراق تسديدها وفوائدها (سلوغلت,2003: 347)، فقد وصلت الديون و فوائدها إلى نحو (100) مليار دولار من بينها اكثر من (40) مليار دولار معدات عسكرية (Andrerson and Stansfeld ,2004: 62).

تتضح آثار الخسائر التنموية لهذه الحرب عند مقارنة كلفة الحرب بالناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (1980-1988)، إذ قدر الناتج المحلي الاجمالي المتراكم لتلك المدة بـ(433.3) مليار دولار وبمعدل سنوي (48.3) مليار دولار، في حين بلغت كلفة خسارة الحروب معدلاً سنوياً قدره (50.2) مليار دولار، أي ان كلفة الحرب خلال الثمان سنوات قد شكلت نسبة قدرها (104%) من الناتج المحلي الاجمالي(النصراوي,1995: 134-135) ، فضلاً عن أن التكلفة التنموية لتلك المدة قدرت بنحو (25) سنة(الزبيدي,2008: 51) ، وقد قدرت الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية للعراق بنحو (200) مليار دولار، فضلاً عن انخفاض دخل الفرد العراقي إلى النصف عن مستواه في العام 1980(Andrerson and Stansfeld ,2004: 86) ، كما اضرت الحرب بالبنية التحتية الصناعية فقد بلغت الخسائر فيها (30) مليار دولار للمدة 1980-1988، إذ انخفضت معدلات النمو في القطاع الصناعي من (13.4) للمدة 1970-1980 إلى (0.3) للمدة 1980-1985 ثم ارتفعت بشكل متواضع لتصل إلى (3.1) للمدة 1985-1989(رفاس والمحنة, 2015: 119) ، قدرت خسارة العراق المالية بنحو (447.9) مليار دولار.

لقد تبلورت في هذا العقد بنية الاقتصاد العراقي بالاعتماد المتزايد على القطاع النفطي، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات غي المنتجة وبخاصة الجهاز العسكري، واهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وانهيار الاستثمار الانتاجي

في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية، وتزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية غير كفؤة وغير خاضعة للمحاسبة، والافراط في تقييم العملة العراقية، وقد ادت هذه الامور الى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي (ياسر,2013: 8).

بعد نهاية الحرب الاستنزافية في الثامن من آب عام 1988، وما كاد العراق واقتصاده يتنفس الصعداء حتى دخل في ضمار حرب جديدة (غزو الكويت) 1990 لتكون بداية الانهيار في مسيرة النمو الاقتصادي، بل لكل جوانب الاقتصاد العراقي، لأنها وضعت العراق تحت طائلة قرارات مجلس الامن الدولي الذي فرض على العراق، وفق القرار (5) المرقم (611) في (1990/8/6)، عقوبات اقتصادية جمدت كل ارصدته المالية في الخارج، كما جمدت صادراته النفطية التي تعد دعامة الاقتصاد العراقي الاساسية، كما مُنع عنه الاستيراد، هذا في ظل بنى تحتية مدمرة، وموارد بشرية منهكة، بسبب الحروب التي خاضها العراق، لتتعمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، فوصل التضخم إلى أعلى درجاته مصحوباً بالبطالة، ليكون أغلب سكان العراق تحت خط الفقر، فضلاً عن انتشار الفساد الإداري، وتزايد المديونية العراقية للخارج.

لقد تكبد العراق اضراراً فادحة أثناء حربه من الحلفاء في غضون ستة أسابيع، دمر خلالها القصف الجوي من البنية التحتية الاقتصادية في البلاد أكثر مما فعلته ثماني سنوات من الحرب مع ايران، فضلاً عن الديون التي نتجت عن هذه الحرب والأعباء المالية التي فرضتها الامم المتحدة كتعويضات للكويت (التقرير الستراتيجي العراقي, 2008: 273) ، فضلاً عن تدمير الآلة العسكرية العراقية، لتصل إلى ثلث ما كانت عليها قبل الحرب(تريب,2006: 340).

لقد حرم الاقتصاد العراقي ما يقارب (14) مليار دولار سنوياً، أي حوالي ثلثي ناتجه المحلي، نتيجة لتوقف الصادرات النفطية وتوقف الحركة التجارية والمالية وتقدر خسائر العراق حتى عام 1994 بما مقداره (70) مليار دولار من الموارد النفطية التي كانت ستأتيه لو استمر على انتاجه ما قبل اجتياح الكويت، وإذا اضيفت لها الصادرات غير النفطية التي تقدر بحوالي مليار دولار، فتكون خسارة العراق منذ بدء اجتياح الكويت وحتى تطبيق مذكره التفاهم عام 1996 ما لا يقل عن (100) مليار دولار(عبد المهدي,2013: 13).

لقد تبددت احلام التنمية والتقدم واللحاق بركب الحضارة والرفاه منذ ستينات القرن الماضي، مع دخول العراق في دوامة الدكتاتورية والاستبداد، والاقتصاد العراقي يترنح في حلقات ضارة من القفر وعدم الاستقرار، وان انتعش لبرهة في ظل الطفرة النفطية الاولى، الا ان الذي حصل كان تبديد هائلاً لموارد البلد ومقدراته، وضياعاً لفرص التقدم التي لاحت في الافق، فانشغلت نظم الحكم المتعاقبة بالصراعات الداخلة والخارجية التي كلفت الاقتصاد الكثير، لعل اكثرها فداحة ما نتجت عن الحروب الثلاثة التي خاضها النظام المباد، فقد حقق العراق خلال السنوات الخمسة والثلاثين التي سبقت احتلال العراق (1968-2003) عائدات من انتاج النفط وتصديره بلغت قيمتها 271.11 مليار دولار، لكن ما تم انفاقه خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) بلغ 178 مليار دولار طبقاً للبيانات الحكومية أي ما نسبته 65.7% من جميع عائدات النفط التي استلمها العراق خلال السنوات 1968-2003، وهو مبلغ يفوق اجمالي ديون الدول العربية الـ13 المدينة عام 1990 (الزبيدي,2016: 6). ان ذلك يعني ان تلك الحروب لم تبدد فقط متراكم سنوات طويلة، بل والتهمت الانجازات التنموية لقطاعات الاقتصاد الاخرى، وتعمقت الكارثة بحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي (الوردي,2013: 40).

المبحث الثاني: تنمية الريع: انتكاسات ومخاطر وتحديات

ان يكون النفط نعمة فهو امر طبيعي كون ان الدولة التي تمتلك مورد طبيعي هي أفضل من حيث فرص التنمية لأنها تمتلك موارد مالية تستطيع بها تحقيق التطور والتقدم والازدهار، وهناك الكثير من التجارب في هذا الإطار كالنرويج وكندا وماليزيا وغيرها، بالمقابل ان يكون النفط محنة ونقمة هو امر واقع ومتحقق لأنه كان سبباً لعدم الاستقرار وسبباً لتراجع التنمية وازدهار التخلف ناهيك عن افرازات نشوء أنظمة مستبدة وفاسدة كما في العراق ونيجيريا والسودان وغيرها (اليوسف, 2015: 359).

وقد أدى الاعتماد المتزايد على الريع النفطي في العراق الى نشوء نظام اقتصادي مشوه مصاب بلعنة الموارد وبتطرف، وقد اضحى البلد يحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الدولة الفاشلة والهشة وانعدام الديمقراطية، وأصبح أكثر توتراً واسوء حالاً وعانى من حروب داخلية ونزاعات وصراعات وتراجع في مؤشرات التنمية البشرية أدت الى وقع العراق في فخ التخلف. وعادةً ما تُعزى هذه المآزق التنموية الى الاعتماد على مصدر واحد فقط للتمويل.

وبالرغم من كل التغيرات التي حصلت في العراق بعد عام 2003 والتحول من اقتصاد مركزي الى نظام السوق والحرية الاقتصادية والانفتاح الا ان إخفاقات الاعتماد على النفط توالت بل ازدادت حدة سواءً فيما يتعلق بوعود تحقيق الإصلاح الاقتصادي او فيما يتعلق بتوفير شروط الانتقال نحو اقتصاد متنوع ذو ملامح واضحة يقوم على قاعدة واسعة ومتنوعة من القطاعات الاقتصادية.

ولم يستطع هذا النظام المعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل التنمية في العراق وعجزت عن تحقيق الحد الأدنى من مستلزمات بناء اقتصاد واعد وقوي، كما لم يستطع هذا الأسلوب خلق الوظائف، ولم يستطيع النهوض بالقطاعات الإنتاجية لأنه يستورد كل شيء ويقوم بتمويل الاستيرادات من إيرادات النفط، كما يعمل هذا الأسلوب على التوزيع غير العادل للثروات، ومن ثم أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاد هو نظام بازار ويعمل بنظام الصفقات لا أكثر. ان المتتبع لمسيرة الاقتصاد العراقي ومنذ اكتشاف النفط

يصل الى حقيقة مفادها ان الانسان العراقي يعيش واقع مزري ومتردي ويزداد تردياً وهناك هوة سحيقة بينه وبين دول العالم تجعله من بين أكثر دول العالم تخلفاً. لقد نجم عن تنمية الريع وتوسع الاعتماد على النفط واقع مرير واقتصاد مشوه وبنية تحتية هشة كما انعكس المال النفطي على العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

وأصبح التعثر والتجزئة الاجتماعية والصراع والانقسامات والنزوح بعد عام 2003 السمة البارزة للاقتصاد العراقي، ومن ثم أصبح تحقيق التنمية والرفاهية والتطور والتخفيف من الفقر امر بعيد المنال.

فقد صنف مؤشر الدولة الفاشلة او التي اصبحت تسمى تأدباً الدولة الهشة طبقاً لسمات عديدة بينها: عدم قدرة الحكومة المركزية في الدول التي فرضت سلطتها على ترابها الوطني وتامين حدودها او احتكار هذه المهمة, وعدم تمتعها بالشرعية اللازمة للحكم, تفشي الفساد وانعدام تداول السلطة فيها, غياب او ضعف النظم القانونية فيها وتهديد وحدتها واستقرارها بالانقسامات العرقية والدينية الحادة, وقد وضعت هذه السمات في 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً, تراوح قيمة كل منها بين (0-10), وكلما حازت الدولة علامات اعلى كلما تصدرت الدول الفاشلة, وما يهمنا هنا هو موقع العراق في سلم الدول الفاشل التنموي، اذ ان اسوء ترتيب كان الثاني خلف السودان في عام 2007, اما افضل ترتيب احتله العراق كان المرتبة 12 عام 2014, ولما كان هذا المؤشر يختزن انجازاً تنموياً طويلاً وليس انياً, الامر الذي يكشف عمق الازمة التنموية التي يمر بها البلد, ان هذا يعني التدهور في الاوضاع التنموية للدولة وتحولها الى دولة فاشلة او رخوة, ويعني ان القوانين والقواعد المنظمة لعمل المجتمع والاقتصاد تمحى اغراضها ونتائجها بفعل الفساد وعدم الالتزام بالقانون, لذا تعجز السياسات عن الاتيان بثمار ايجابية, او ان تلك الثمار تكون ضئيلة جداً(الزبيدي, 2008: 5).

لقد اتضح جلياً إن الاقتصاد العراقي دالة لتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وهو أمر غاية في الخطورة في ظل تذبذب الاسعار في الاسواق العالمية, والاتجاهات الحديثة الرامية الى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة, والبحث عن بدائل للطاقة (كالطاقة النووية او الشمسية ..الخ)، وبذلك فهو عرضة لأنواع الصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار النفط، فقد اصبح الاقتصاد العراقي مرتبط ارتباطاً ايجابياً مع العوائد النفطية ويسير بخط موازي لهذه الايرادات ارتفاعا وانخفاضاً, فهي تشكل المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة بنسب تتجاوز 95% غالباً, وتشكل جميع ايرادات الصادرات تقريباً بنسبة 99% من مجموع الصادرات, فضلاً عن تشكيله نسبة تتجاوز (75%-80) من الناتج المحلي الاجمالي في اغلب السنوات, والمفارقة ان قطاع النفط كثيف رأس المال إذ ان نسبة العمالة فيه لا تتجاوز (3%) من مجموع القوى العاملة, وهي نسبة لا تتناسب مع مساهمته في GDP، في مقابل تخلف باقي القطاعات التي هي كثيفة اليد العاملة، مما ولد موجات من البطالة آخذة بالتزايد عاماً بعد عام نتيجة الاعتماد الكلي على القطاع الحكومي في توفير فرص العمل لهذه الافواج في ظل محدودية القطاع الخاص ونشاطاته.

إن ريعية الاقتصاد والخضوع لهيمنة النفط كانت وما زالت عقبة في طريق تطوير الاقتصاد الوطني على أساس التنويع والتوازن, فالزراعة والصناعة والسياحة مجالات مهمة يجب الاهتمام بها واعطائها موقعًا كبيراً في خلق الناتج المحلي الاجمالي, ولعل الاستمرار في الخضوع للنفط، سيؤدي الى اتساع ما يسمى بـ "نقمة الموارد" او " تناقص الوفرة" الامر الذي يلقي مسؤولية كبيرة على الدولة لتدارك هذه الحالة مستفيدة من تجارب البلدان الاخرى التي شهدت حالات مماثلة, ولعل العراق الان في اسوأ حالة الامر الذي يستدعي حلولا شاملة وعميقة(الحافظ,2015: 3).

وكحالة تاريخية، كشفت التجربة العراقية إنه لا في مدة الخمسينيات خلال برامج الاعمار أو خطط التنمية الوطنية في الستينيات أو مركزية تخطيط التنمية العالية المدعمة بالسياسات الاقتصادية المختلطة خلال المدة (1970- 2003)، ولا السياسات الكلية الليبرالية المنفتحة لما بعد 2003، قد انتفعت بكفاءة مع اختلاف الدرجات من الثروة النفطية لتحقيق نمو اقتصادي وتشغيل مستدام، فضلاً عن تقليل اعتماد البلاد الكبير على الإيرادات النفطية (السعدي, 2008: 70).

ان ما تجدر الاشارة إليه, إن الدولة العراقية قد اهتمت بعد عام 2003 بشكل كبير بكمية النفط المنتج وحجم الايرادات المتحققة, حتى تمول الموازنات لغرض تغطية النفقات المتنامية, حتى وصفت الموازنات العراقية لأغلب السنوات بـ(الانفجارية), ويقدر ان الايرادات النفطية التراكمية التي أنفقتها الحكومة العراقية في الاعوام 2003-2015 تصل الى (650) مليار دولار, إلا ان الملاحظ ان الدولة فشلت في ترجمة الثروة النفطية الى رخاء ورفاهية للبلد والمجتمع, او تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية, او تحقيق معدلات نمو عالية او القضاء على الفقر ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بشكل عام.

ان الاقتصاد العراقي يتبع النفط وإيراداته بأي طريق يسلك ارتفاعاً او انخفاضاً, ومن ملاحظة الشكل (1) يتبين مدى اعتماد العراق على المورد النفطي, اذ انه يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي فقد تأثرت مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه تبعاً للأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت على البلاد خلال هذه المدة, فقد شكلت نسبة مساهمة قطاع النفط الخام والتعدين نسب كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي قاربت النصف او تجاوزت هذه النسبة في بعض السنوات, وهو ما يؤشر هيمنة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي, وتراجع ادوار القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية, ما عدا السنوات 2014- 2017 فقد تراجعت هذه النسب بسبب تراجع كمية الصادرات النفطية بسبب العمليات العسكرية لمحاربة داعش في اغلب مناطق العراق إضافة الى انخفاض

اسعار النفط العالمية بعد منتصف عام 2014, ثم ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP مرة اخرى في العام 2018 بعد انتهاء العمليات العسكرية وارتفاع أسعار النفط عما كانت عليه في السنوات السابقة.

في حين ان قطاع الخدمات حضي بالجزء الاكبر من اجمالي الناتج المحلي بعد قطاع النفط اذ شكل حوالي 20% منه على مدى أغلب سنوات الدراسة، وباستبعاد قطاع النفط ترتفع نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الاجمالي الى 60%, وذلك يؤشر ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ذا طابع خدمي وضعيف الانتاج في ذات الوقت.

شكل (1)

الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي

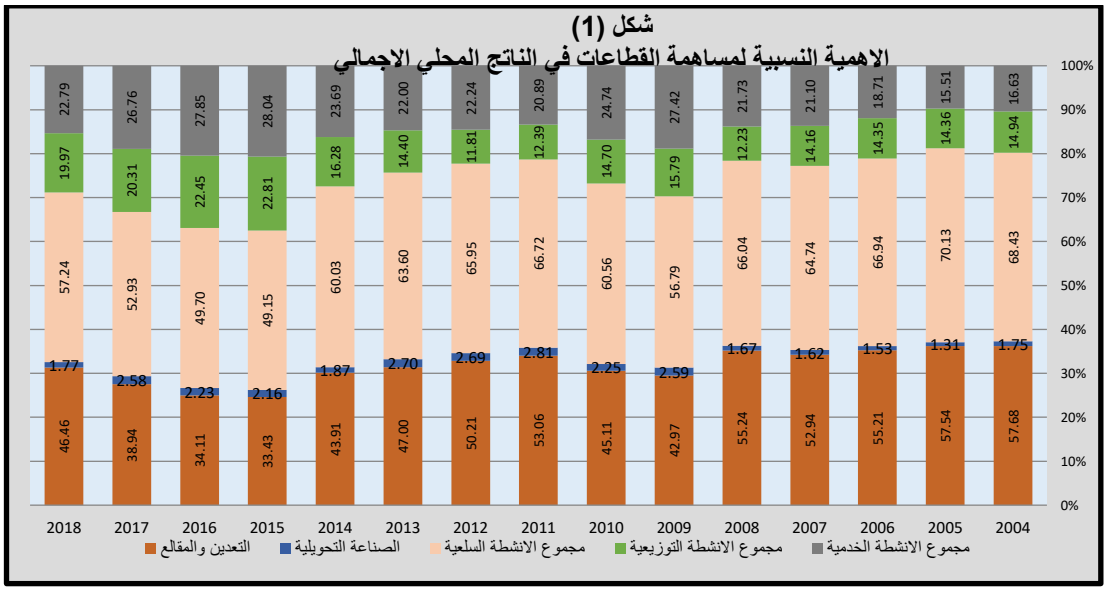

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على الاحصائيات السنوية الصادرة من وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة.

ومن جانب آخر لقد ادى الصراع الذي اقترن بالقيود الاقتصادية في السنوات الاخيرة الى آثار خطيرة على المستوى المعاشي للمواطنين, فقد أدى الى عكس المكاسب التي تحققت في الحد من الفقر بين عامي 2007 و2012، فقد انخفض معدل الفقر في العراق الى (19.8%) في عام 2012 بعد ان كان (23.6%) في عام 2007، إلا أن هذا الانخفاض في معدلات الفقر قد تم عكسه بحلول عام 2014, إذ يقدر معدل الفقر في عدد السكان في ذات العام نحو (22.5%)، وهو ما يقارب المستوى المسجل في العام 2007 ويشير ذلك الى ان الفقر يتناسب طردياً مع فقدان الامن والنزاع والعنف, وكذلك انخفاض اسعار النفط او النقصان في الايراد النفطي نتيجة الاعتماد المطلق على وارداته.

لقد تبين الاثر السلبي للازمة المزدوجة في العراق على جميع مناطق العراق, إلا ان شدتها تباينت بين منطقة وأخرى, فقد كان التأثير اشد حدة في المناطق المتضررة من ارهاب داعش وكردستان من المناطق الاخرى, اذ يقدر ان مستويات الفقر قد تضاعفت اربع مرات في تلك المناطق عما كانت عليه قبل الازمة, في حين زاد بالمركز بمقدار (6%)، وكانت الزيادة في الفقر في بقية الشمال والجنوب مقارب لما في المركز، وكان التدهور في مستويات الرفاه للفقراء في جميع المناطق وفقاً لفجوة الفقر وحدته كبيراً، التي يبينها الشكل (2)، إذ يتضح ان فجوة الفقر قد ازدادت بعد الازمة الى (14.2%) عام 2014 بعد ان كانت (5.3%) عام 2012, وكذلك الحال بالنسبة لشدة الفقر فقد ارتفعت مؤشراته بعد الازمة ليبلغ (7.3%) بعد أن كان (2.2%) لذات الاعوام على التوالي.

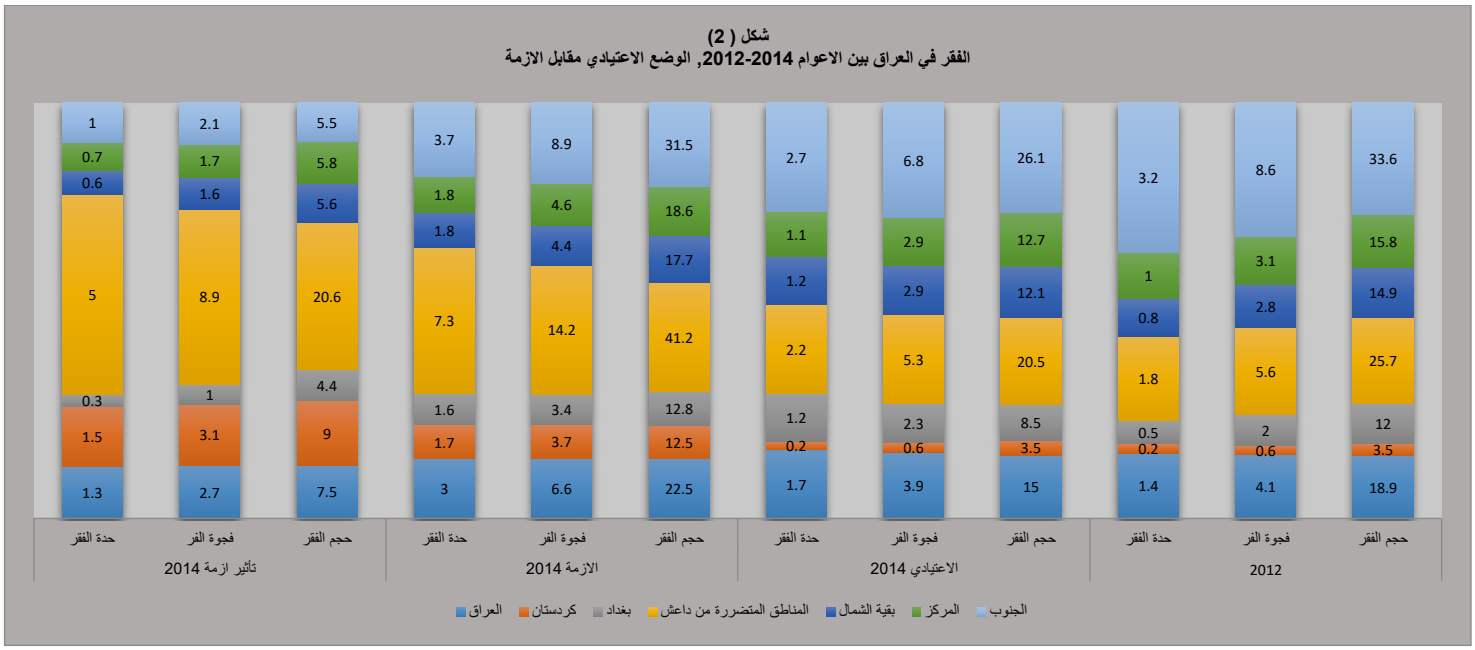

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على:

Iraq Systematic Country Diagnostic Februar 3, Report No. 112333-Iq ,World Bank Group, 2017, p36

وبالنظر إلى مؤشر آخر وهو سهولة ممارسة الأعمال* الذي يصدره البنك الدولي يتبين المركز المتدني الذي يحتله العراق على مدى أكثر من عقد من الزمن بعد عام 2003، ويلعب العامل الأمني دوراً رئيسياً في تدني واقع العراق الاقتصادي، وكما في الجدول الآتي الذي يوضح موضع العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال بين الدول المتضمنة في المؤشر.

جدول (1)

موقع العراق من الدول المنضوية في مؤشر تقرير ممارسة الأعمال 2004-2019

السنة	2007	2009	2012	2014	2019
موقع العراق من الدول	175/140	183/150	185/165	189/156	190/172

Source: The World Bank, Doing Business, International bank ofreconstution and Development, the word bank, Washington, sporadic years

وبالنظر إلى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، يلحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول (1) بأن العراق قد احتل مراتب متدنية في هذا المؤشر، وهذا يدل على إن الإطار المؤسسي والتنظيمي في العراق لا يوفر بيئة صالحة لممارسة أنشطة ومشاريع كبيرة كانت أو متوسطة، فبالإضافة إلى العامل الأمني فقد تغلل الفساد إلى أغلب مرافق الدولة وعمل كحاجز ضد سهولة الإجراءات فضلاً عما ولد من روتين داعم لبيئة الفساد.

وبعد عام 2003، اتخذ الفساد في العراق أشكالاً متعددة ومستويات مختلفة، إذ اتخذ شكلاً مالياً وإدارياً وحتى سياسياً، ووصل إلى أعلى المستويات في ظل إدارة الائتلاف المؤقتة متمثلة برئيسها السفير (بول بريمر)، الذي يعد مسؤولاً بصورة مباشرة عن اختفاء ما يقدّر بـ(8.8) مليار دولار- بحسب ما يذكر مكتب المفتش العام ستيوارت براون- وقد أفيد حينها بأنها أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة الاعمار خلال المدة بين تشرين الأول 2003 إلى حزيران 2004، وإن أصل هذا المبلغ يعود إلى ما تحقق من عوائد برنامج الأمم المتحدة السابق (النفط مقابل الغذاء والدواء) أي إنها أموال عراقية خالصة، ولا تشمل أموال المساعدات سواء الأمريكية أو تلك التي قدمتها الدول المانحة(التقرير الستراتيجي العراقي2008,2009: 321).

ظهر الفساد جلياً بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى التحتية المؤسسية، وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، ونهب محتويات الخزين الغذائي والإنشائي والدوائي، وتدمير المباني الحكومية كافة (باستثناء وزارة النفط)، وقد عمدت قوات الاحتلال

* وفقاً لهذا المؤشر تعني المرتبة العالية سهولة القيام بأنشطة الأعمال، وإن البيئة التنظيمية أكثر مؤاتية لبدء وإدارة شركة محلية، ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات عبر قياس المسافة الإجمالية للفصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10 مواضيع، يتألف كل منها من عدة مؤشرات مع إعطاء وزن متساوي لكل موضوع.

إلى إتاحة الفرصة للسارقين للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة, في الأيام الأولى للاحتلال مستهدفة إضعاف الدولة وبنيتها التحتية(النجفي, 2006: 817)، وتجلّت أوضاع الفساد في مرحلة أخرى، في نمط توزيع وإبرام العقود بين الشركات الساعية إلى اعمار العراق وسلطة الائتلاف، إذ على الرغم من إن منافع الاعمار تأتي من الامتيازات الممنوحة إلى شركات محددة ومعروفة في الأوساط الاقتصادية الرأسمالية، فإن هذه العقود قد تمت خارج الاجراءات القانونية المتعارف عليها في هكذا نسق من العلاقات الاقتصادية، ومن جانب آخر، فإن هذه الشركات قد وزعت التزاماتها من الداخل إلى شركات ومقاولين أدنى منها في المقدرة الرأسمالية، وذلك بما نسبته (90%) من الأعمال(النجفي, 2006: 819).

لقد أدى الفساد الإداري في العراق إلى هدر مليارات الدولارات، تبين ذلك في تقديرات مفوضية النزاهة في العراق، إذ صرّح رئيس هذه الهيئة بذلك، مقدّراً ما هدر من أموال بنحو (5) مليارات دولار للمدة من حزيران 2004 حتى كانون الثاني 2007(التقرير الاستراتيجي العراقي 2009,2008: 323).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في محاربة الفساد، من خلال خلق بيئة ملائمة وإنشاء بعض المؤسسات التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بأشكاله كافة مثل إنشاء هيئة النزاهة ومكاتب المفتّشين العامّين في الوزارات وديوان الرقابة المالية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلاّ إن العراق ما يزال ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم, إذ احتل العراق المرتبة 170 من أصل 194 دولة حسب مؤشر مدركات الفساد* في عام 2005، وقد حصل على مؤشر 2.2 حسب مؤشر الفساد, ثم حصل على المرتبة 160 من مجموع 176 دولة في عام 2012، وبمؤشر 1.8, كما في الجدول الاتي.

جدول (2)

مؤشر الفساد العالمي وموقع العراق منه 2003 – 2019

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2019
عدد الدول المشتركة	130	146	194	163	180	180	180	178	183	176	175	174	167	176	162
تسلسل العراق	113	129	170	160	178	178	176	175	175	160	171	170	161	166	180
مؤشر مدركات الفساد*	2.2	2.1	2.2	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5	1.8	1.8	1.6	1.6	1.6	1.7	

*يمنح مؤشر مدركات الفساد الدول درجات من صفر الى عشرة، الصفر يعني وجود مستويات مرتفعة من الفساد، العشرة تعني وجود مستويات منخفضة منه

source: Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI). www.transparency.org/cpi

* لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلاّ بعد العام 2003، بسبب استحالة الوصول إلى المعلومة في ظل النظام السياسي السابق، وهو ما دفع المنظمة إلى استبعاده من مؤشر مدركات الفساد في تقاريرها السنوية قبل هذا التاريخ. من جانب آخر، يمكن وصف طبيعة تقارير منظمة الشفافية الدولية بالآتي:

1- تقارير سنوية تقيس مدركات الفساد في الدول عبر مقياس ليمتد (13 معياراً) موحدة لجميع الدول.

2- يرتب التقرير الدول تنازلياً ابتداءً من الدول الأقل مدركات فساد فيها وانتهاءً بأكثرها مدركات.

3- يعتمد المقياس درجة (10 من 10) أعلى درجة نزاهة في الدول وحتى (0) بوصفها الأكثر فساداً.

4- لا يمثل التقرير حجم الفساد ولا طبيعته وإنما مدركات (أي الإحساس بوجوده).

5- تعتمد المنظمة في تعاملها للوصول إلى هذه المدركات على المنظمات غير الحكومية بوصف الحكومة هي الجهة محل نظر المدركات فيها.

انظر في ذلك: حسن كريم عاتي، العراق في مؤشر مدركات الفساد في لقاء منظمة الشفافية الدولية أضواء ومعالجات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، السنة الرابعة، العدد السادس، 2013، ص71-72.

المبحث الثالث: التنمية: ركائز واسس جديدة.ان مظاهر الازمة الاقتصادية في العراق (نقمة الموارد) ليست حديثة العهد، ولا تحتاج الى تحليل معمق، ولا الى تأصيل فكري لأنها واضحة للجميع، وهي حقيقة تعايش معها الفرد العراقي، الا انها أصبحت أكثر خطورة مع تواتر الازمات وليس آخرها الأزمة المزدوجة وما نجم عنهما من تداعيات خطيرة أصبحت اكثراً تعقيداً واخذت منعطفات جديدة وخطيرة للغاية في ظل التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها بعد عام 2003. وتشير التجارب والدلائل فشل نموذج النمو الذي يعتمد على الإيرادات النفطية في العراق، فلم يستطع هذا النموذج ان يبني اقتصاد قوي ومتين ينافس اقتصادات الدول الناشئة والمتقدمة، بل على العكس من ذلك أصبح الاقتصاد العراقي يعاني من انتكاسات خطيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وفي الموازنة العامة للبلد، وزيادة نسبة الفقر، ناهيك عن الانتكاسات السياسية والامنية والاجتماعية (سوء توزيع الدخل، الانقسام الطبقي، تركز الثروات بيد السياسيين...الخ).

ومن ثمَّ، فان النهوض بالاقتصاد العرقي وتحقيق التنمية فيه يتطلب ركائز ومقومات جديدة بعيداً عن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد، وينبغي ان يصبح مسؤولية أساسية للحكومات العراقية، إذا رغبت في الاستفادة من تجارب واخفاقات السياسات التنموية السابقة، فحتى نهاية عام 2019 فان مسار التنمية في العراق يمر بطريق متعرج ينطوي على خلل كبير.

وحتى يمكن مواجه هذه التحديات ومعالجة أوجه القصور والخلل ينبغي وضع الخطط والاستراتيجيات لبناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام، يستطيع اللحاق بركب الدول المتطورة او على الأقل اللحاق بالدول التي هي في طور التطور. وعليه، يمثل التنويع الاقتصادي Economic diversification الخيار الأمثل للاقتصاد العراقي من أجل التخلص من لعنة الريع النفطي ومساوئه، وبناء اقتصاد مستدام يقوم على أسس متينة وقوية.

ان التنويع الاقتصادي ذات القاعدة العريضة أمر حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية وبناء اقتصاد مستدام لا سيما في الدول النامية التي تتصف بالريعية، وذلك لان ارتفاع تركز الصادرات على سلعة واحدة يجعل اقتصاد البلد عرضة لتقلبات أسعار هذه السلعة او المورد، مما يولد انكماش مفاجئ في الموارد المالية للبلد (لعل ما مر به الاقتصاد العراقي خلال المدة منتصف 2014-2018 بعد انخفاض أسعار النفط خير دليل على ذلك)، فضلاً عن ذلك تتسم القطاعات الاستخراجية بانها ذات كثافة رأسمالية عالية لكنها ذات روابط ضعيفة مع القطاعات الأخرى، ومن ثم فان حجم هذه الاستثمارات لها تأثير ضئيل على نمو وانتاجية القطاعات الأخرى، وعلى تحقيق التقدم والتطور، والمحصلة النهائية هي زيادة تركز الموازنة العامة للبلد على الريع النفطي.

ولكي يتحقق التنويع في الاقتصاد العراقي ينبغي وضع استراتيجية طويلة الأمد تهدف احداث تغيرات هيكلية عميقة وتقوم على قاعدة عريضة وواسعة من القطاعات الاقتصادية، وتتمثل اهم محاور هذه الاستراتيجية بالآتي:

1- التحول بالزراعة نحو التنويع الاقتصادي

يعد تطوير القطاع الزراعي شرطاً اساسياً في رؤية اقتصاد عراقي متنوع يقوده القطاع الخاص، إذ تساهم الزراعة بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أكبر مصدر للعمالة في البلد، ويعيش نحو 30% من السكان في المناطق الريفية وتعتمد مداخيلهم وسبل عيشهم على الإنتاج الزراعي، ومن ثم الزراعة تمثل مساراً مستداماً لتوفير فرص العمل(Iraq Economic Monitor, 2019: 1). وعليه ينبغي الاهتمام بهذا القطاع وايلاءه أهمية قصوى من خلال بناء القدرات المؤسسية له، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الوصول الى الأسواق، والاستثمار وجذب المعرفة والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الزراعة، ووضع الخطط المتوسطة والطويلة الاجل لبناء قطاع زراعي يساهم وقوة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

2- تنويع الهيكل الإنتاجي وتنويع السياسات الصناعية

يعاني العراق من اختلال عميق في الهيكل الإنتاجي، فهو اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة واحدة فقط وهي (النفط) ومن ثم فهو يقع ضحية التقلبات المتفاجئة في أسعارها، مما ينعكس على هبوط في معدلات النمو وعدم استقرار وتقلبات الموارد المالية للبلد. وثمة اتفاق واسع بين الخبراء والاقتصاديين على ان تنويع الاقتصاد وتحقيق التنافسية وضمان الاستدامة يتطلب وضع سياسات لتنويع وتطوير الهياكل الإنتاجية. وعليه، ينبغي صياغة وتوظيف سياسات صناعية قطاعية (صناعية، زراعية، خدمية) تركز على اختيار قطاعات تستطيع تحقيق الريادة، تركز على الأنشطة الواجب تطويرها كنقطة انطلاق، من جانب، وسياسات صناعية تحقق الاستقرار الاقتصادي من جانب آخر. وتجدر الإشارة الى ان هناك نوعين من السياسات الصناعية الحديثة، السياسات الصناعية الافقية Horizontal Industrial Policy والتي تؤثر في كافة القطاعات والأنشطة كالتعليم والصحة والاتصالات والبحث والتطوير والبنية التحتية وتوسيع وتعميق القطاع المالي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسياسات الصناعية الرأسية Vertical Industrial Policy والتي تركز على قطاع او نشاط معين دون غيرهُ بهدف تعزيز قدرتهُ التنافسية وزيادة مستويات انتاجيته وتائر نموهُ (ابو شمالة,2017: 7).

ان اعتماد السياسات الصناعية الحديثة (الافقية والراسية) من خلال استنهاض القطاعات وتطويرها وزيادة انتاجيتها قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان بناء اقتصاد قوي ومستدام وقادر على المنافسة في الأسواق العالمية، ومواجه تحديات العولمة والمنافسة العالمية.

3- الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام (Public–Private Partnership (PPP

يحظى موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص (عقود الخدمة، عقود الإدارة، عقود الايجار، عقود الامتياز، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOTT) بأهمية كبيرة في الاقتصادات المعاصرة، اذ تشير الدلائل والتجارب التاريخية الى ان التنمية الاقتصادية والنمو لا يعتمد على القطاع العام فقط او على القطاع الخاص، وانما هي عملية تستلزم حشد كافة إمكانيات وموارد وخبرات المجتمع (القطاع العام والخاص) من اجل تحقيق الأهداف المنشودة، فالشراكة (وبحسب وجهة نظر البنك الدولي) من شأنها ان تخفف من الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام، كما انها توفر راس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرة ومعرفة في إدارة المشاريع، الى جانب توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشروعات، والشراكة تدعم المنافسة والابتكار.

وتمثل الشراكة أحد القنوات الرئيسة لتوفير التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات في ظل التحديات والمصاعب التي يواجهها العراق، لا سيما بعدما تم كبح الاستثمار والانفاق الاستثماري العام في إطار الجهود الرامية الى تصحيح وضبط أوضاع المالية العامة استجابة للازمة المزدوجة التي مر بها البلد، فضلاً عن انخفاض المدخرات العامة وزيادة الانفاق العام الجاري، وتشير التقديرات الى ان العراق يحتاج الى أكثر من 88 مليار دولار، مما يجعل البلد غير قادر توفير احتياجات البنية التحتية ما يكفل استمرارية أوضاع المالية العامة. وعليه، يتمثل إمكانية تعبئة موارد القطاعين العام والخاص للإنفاق على مجالات الاستثمار وضمن إطار اقتصادي كلي سليم يضمن تحقيق الاستدامة المالية. وفي ضوء ذلك، ينبغي العمل على تبني هذا النمط في الاقتصاد العراقي من اجل تحقيق التنافسية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

4- تعبئة الموارد المحلية.

يتميز الاقتصاد العراقي بظاهرة فريدة من نوعها الا وهي (ظاهرة الاكتناز Hoarding) والتي كانت ولازالت مصدر قلق للاقتصاديين، لا سيما في ظل التطورات التقنية والتكنلوجية ورقمنه القطاع المالي. والاكتناز هو حبس النقود عن التداول، وجعلها في سبات خارج دائرة الاستثمار والإنتاج، واقتطاع جزء من دورة الدخل مما ينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد بسبب وجود ارصدة نقدية جامدة وغير مستغلة. ويتمثل السبب الرئيس لاستفحال هذه الظاهرة في العراق هو ضعف أداء القطاع المصرفي وعدم الثقة به، وعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم. وقد أسهمت الصدمة المزدوجة في تفاقم هذه الظاهرة وتزايدها بسبب ازمة السيولة النقدية التي انتابت الأسواق العراقية.

وعليه، وحتى يتم تعبئة الموارد المحلية المُعطلة وإدخالها الى دائرة النشاط الاقتصادي المنتج لابد من العمل على تطوير القطاع المصرفي فنياً وتكنولوجياً، وبناء جسور الثقة بين المواطن والمصارف، ولابد من العمل على زيادة الكثافة المصرفية (النسبة المعيارية العالمية فرعاً مصرفياً لكل 10000 شخص يقدم الخدمات المالية)، فالملاحظ انخفاض هذه النسبة في العراق (فرعاً لكل 35000 شخص) الامر الذي ينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي.

5- قطاع خاص مساهم في التنمية

إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة هو أحوج ما يكون إلى دور اقتصادي للدولة يسهل الشراكة والاندماج مع النشاط الخاص، عبر تركيبة فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة إلى الماركنتيلية الاقتصادية الجديدة والترويج لأيديولوجيا النشاطات الخالقة للتسوق أو ما يسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معاً، أو بالأحرى ما يمكن تسميته بالماركنتاليين الجدد، وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الأعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو أداء اقتصادي واجتماعي أمثل وعالي الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة(قاسم, 2010: 120).

وفي الوقت الراهن فان العراق أمام أحد خيارين وفي كليهما فإن القطاع الخاص يجب أن يكون له الدور الكبير في إدارة الاقتصاد، ذلك للتخلص من أزمة الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً مندمجاً يعمل بمصاف الاقتصادات المتطورة، من خلال إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، وضمن هذا الاطار فإن الدولة العراقية ستكون بين أمرين، الاول هو اختيار الوضع الحالي وقيام الدولة بتحسين وضع المؤسسات التي هي تحت سيطرتها، وهو أمر مستبعد، وما يؤكد ذلك هو السنوات التي تلت عام (2003) إذ لم يحدث أي تغير إيجابي في هذه المؤسسات بالمعنى الاقتصادي، والأمر الثاني: هو الإصلاح عن طريق خصخصة جميع هذه المؤسسات, ورغم صعوبة هذا الامر أيضا بسبب التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعيشها البيئة العراقية، إلا إنه الخيار الأفضل للنهوض بهذه المؤسسات وجعلها فاعلة في الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات.

1- اثبت الدلائل التاريخية ان نموذج النمو المعتمد على القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي لم يحقق التطور والتنمية الاقتصادية، بل على العكس كانت ذات نتائج سلبية على الاقتصاد. فقد فشلت السياسات الاقتصادية بعد عام 2003 في ترجمة التراكمات المالية المتأتية من الايرادات النفطية الى استثمارات ترفد باقي القطاعات لتنميتها وجعلها مصدرا للإيرادات، وبالتالي لم تتحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة والمستدامة.

2- لقد ادى الاعتماد على المورد النفطي بشكل مطلق في تكوين مداخيل الدولة وعدم تنويع الصادرات، ادى الى جعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط، ويتأثر باي مؤثر خارجي او داخلي يؤثر على المورد النفطي او اسعاره.

3- واجه الاقتصاد العراقي خلال المدة 2014-2018 ركوداً عميقاً وعجزاً في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط والنفقات المتزايدة لمواجه الإرهاب، مما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية للبلد، وأدى الى تراجع التنمية بشكل كبير وانتشار الفقر والبطالة، فضلاً عن تعطل الكثير من المشاريع التنموية.

ثانياً: التوصيات.

1- ضرورة العمل على وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية الطويلة والمتوسطة الاجل من اجل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة والتخلص التدريجي من لعنة الاعتماد على القطاع النفطي, وضع برنامج (قابل للتطبيق على المدى المتوسط) للنهوض بالاقتصاد العراقي وواستدامة التنمية, (حتى وان كان معتمد على الايراد النفطي في مراحله الاولى), ووقف النزف في المال العام والهدر المالي بالقضاء على الفساد المالي والإداري.

2- ضرورة البحث عن مصادر بديلة للدخل من خلال تفعيل دور القطاع الخاص, بآليات الشراكة والخصخصة, لما يوفره من ايرادات للدولة عن طريق الضرائب, فضلاً عن فرص العمل التي تخفف من البطالة وحدة الفقر. وزيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (الصناعة، التجارة، الزراعة، السياحة، النقل. الخ) في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم رفد الموازنة بموارد مالية جديدة، الى جانب ضرورة تحسين كفاءة الجهاز الضريبي في البلد.

3- ضرورة العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين بيئة المناخ من خلال سن القوانين والتشريعات الكفيلة بجذب الاستثمارات الى جانب تحسين بيئة الاعمال للشركات والمنشآت التجارية.

4- تنمية القطاعات غير النفطية التي تتوفر فيها الارضية الملائمة(الميزة النسبية), للنهوض بها كقطاعات رائدة في الاقتصاد ومنتجاتها كسلع قابلة للتصدير والمنافسة (كالزراعة والصناعة والقطاع الخدمي), لتوفير مداخيل متنوعة غير مدخولات النفط. وخلق فرص عمل جديدة تستوعب الشباب العاطل عن العمل.

المصادر:

اولاً: الكتب العربية

- أبو شمالة ,نواف،(2017), السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة، جسر التنمية: سلسة دورية تُعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، ، العدد المائة والتاسع والثلاثون، الكويت, المعهد العربي للتخطيط.
- اوزلو ,اونر ،(2006), تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة : مركز العراق للأبحاث، بغداد، العراق، شركة دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر.
- البيلاوي, حازم,(1989), الدولة الريعية في الوطن العربي, في: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, , بيروت.
- براودي ,جوزيف ،(2004) العراق الجديد، ترجمة : نمير عباس مظفر، ،ط1,المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- تريب ,تشارلز ،(2006), صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر ادريس،ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- الراوي ,احمد عمر ،(2013), دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات، ،ط1، بغداد, اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية 2013.
- رشيد ,عبد الوهاب حميد,(2002) العراق المعاصر، ، سوريا، دار المدى للثقافة والنشر.
- رفاس,محمد عبد الحسين والمحنا,عاصم ،(2015), العراق بين نظامين المركزي او التعددي الفدرالي، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، ،ط3، الساقي للطباعة والنشر.
- روس, مايكل,(2007), هل يعيق النفط الديمقراطية, في: النفط والاستبداد الاقتصادي للدولة الريعية, ادوار مورس واخرون, بغداد - اربيل – بيروت, معهد الدراسات الاستراتيجية
- الرميحي ,محمد ،(1990) النفط والعلاقات الدولية وجهة نظر عربية، ، الكويت, سلسلة عالم المعرفة.
- الزبيدي ,حسن لطيف ،(2008) العابدي, نعمة محمد والسعدون، عاطف لافي السعدون, العراق والبحث عن المستقبل, شركة جاردينا للطباعة والتوزيع, بيروت, لبنان, مركز العراق للدراسات والبحوث.

- الزبيدي ,حسن لطيف كاظم , 2016/11/24، فشل التنمية أم تنمية الفشل (نقد مسارات التنمية في العراق والبحث في بدائلها)، المؤتمر العلمي الاول لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام، وزارة التخطيط العراقية، بغداد.
- زيني ,محمد علي ،(2009) الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، لندن، دار الملاك للفنون والآداب والنشر.
- زيني ,محمد علي, (1995) الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين- تطور ام تقهقر,ط1, , لندن, مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع.
- سالم ,عماد عبد اللطيف, (2001), الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار- الوظائف- السياسات 1921-1990, , بغداد, بيت الحكمة.
- السامرائي ,سعيد عبود،(1976) السياسة المالية في العراق، ط2، ، النجف الأشرف, مطبعة القضاء.
- سلوغلت ,ماريون فاروق وبيتر ,(2003), من الثورة الى الديكتاتورية :العراق منذ 1958, ترجمة: مالك النبراسي, منشورات الجمل.
- العجمي ,ظافر محمد ،(2011), امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، ، بيروت، لبنان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية.
- قاسم ,مظهر محمد صالح ،(2010) مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق, ,ط1, بغداد, بيت الحكمة.
- كجه جي ,صباح ،(2002), التخطيط الصناعي في العراق – أساليبه- تطبيقاته- وأجهزته للحقبة 1921-1980، بغداد.
- النجفي ,سالم توفيق ،(2004) التنمية الاقتصادية في العراق: الحاضر والمستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (احتلال العراق وتداعياته اقليمياً وعربياً) ، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
- النجفي ,سالم توفيق،(2006), دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت، لبنان، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية.
- النصراوي، عباس ,(1995) الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010, ترجمة: محمد سعيد عبد العزيز, بيروت, لبنان, دار الكنوز الادبية.
- الوردي ,سليم,(2013), الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، ، بغداد، دار الجواهري.
- ياسر, صالح ، (2013), النظام الريعي وبناء الديمقراطية، الثنائية المستحيلة حالة العراق، مكتب الاردن والعراق, بيرت, مؤسسة فريدريش.
- الياسري ,أحمد جاسم جبار ،(2010), النفط ومستقبل التنمية في العراق، بيروت، العارف للمطبوعات.
- اليوسف ,يوسف خليفة ،(2015) الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطوراته، ، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية.

البحوث والمؤتمرات:

- الشمري وعبد الرضا مايح شبيب واحمد عبد الرزاق,(2016) ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق, مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية, العدد 24 ,كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط.
- باطويح ,محمد عمر و بانقا ,علم الدين،(2018) الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد(2)، العدد(2)، الكويت، المعهد العربي للتخطيط.
- البدري ,فاتن فاروق ،(2008) اساليب الاحصاء الاقتصادي لتعزيز المصداقية والشفافية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة بغداد.
- التميمي والجوارين, سامي عبيد وعدنان فرحان,(2018), التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2030, مجلة الاقتصاد الخليجي, العدد 3, البصرة.
- جاسم و عبد الزهرة, عبيروسهيلة,(2019), محمد التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد السابع والخمسون, بغداد.

- حسين, نمارق قاسم,(2021), قياس وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2019, مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء,المجلد 10, العدد 40, كربلاء.
- رسن وحسين, سالم عبد الحسن ومصعب عبد العالي ثامر,(2017), الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2015), مجلة الاقتصاد الخليجي, العدد 34, البصرة.
- التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية.
- السعدي ,صبري زاير ،(2008) قوة النفط ومساوئه في التجربة العراقية: حالة تاريخية الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي, العدد 355, السنة الحادية والثلاثون , مركز دراسات الوحدة العربية.
- عاتي ,حسن كريم ،(2013) العراق في مؤشر مدركات الفساد في لقاء منظمة الشفافية الدولية أضواء ومعالجات، ، السنة الرابعة، العدد السادس، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات.
- عبد الرضا ,نبيل جعفر ،(2007) الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، ، المجلد الخامس، العدد 319, جامعة البصرة.
- عبد المجيد, علي اسماعيل,(2018) تنويع الاقتصاد العراقي (الممكنات والمقترحات), مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد السادس عشر-العدد الثالث, كربلاء.
- مرزا ,علي,(2013) العراق: الواقع والافاق الاقتصادية، ورقة مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت, المؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين.
- نغيمش, راضي عبيد, (2018),التحولات الهيكلية في الاقتصاد القطري من منظور التنويع الاقتصادي خلال المدة 1995-2014, مجلة الاقتصاد الخليجي, العدد 36, البصرة.

مواقع الانترنيت

- الحافظ, مهدي,(2015), معالجة التداعيات الاقتصادية المتراكمة. متاح على الرابط http://iraqieconomists.net/ar/2015/12/30
- الفريجي ,حيدر ، الاقتصاد العراقي .. من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض، مركز دراسات الابحاث العلمانية في العالم العربي، على شبكة الانترنيت http://www.ahewar.rog/debat/print.art.asp
- سلام جبار شهاب, الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج نموذجاً), بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع www.iqsj.net\iqsjfunc=fulltex &ald=50938.
- عبد المهدي,عادل ،(2013) الدولة الريعية .. حاجز اساسي امام التنمية المستدامة، ص13، على شبكة الانترنيت: http://iraqiecomists.net/ar/2013/04/13

الكتب باللغة الانكليزية

- Andrerson ,Liam and Stansfeld, Gareth ،(2004),The future of Iraq Dictatorship – Democracy –or Division?,، New York, Palgrave Macmillan.
- Anyaehie, Michael Chugozie and Areji ، Anthony Chukwudi (2015)، Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria، ، Nigeria Open Journal of Political Science.
- Iraq Economic Monitor، Turning the Corner: Sustaining Growth and Creating Opportunities for Iraq's Youth، world bank، 2019.
- Iraq Systematic Country Diagnostic Februar 3,(2017), Report No. 112333-Iq ,World Bank Group,.
- The World Bank, Doing Business, International bank ofreconstution and Development, the word bank, Washington
- Transparency International (TI), Corruption Perception Index (CPI). www.transparency.org/cpi